ضعف الضعيف الذي اعتد به طرا بعد اخذه عنه باختلاط كاحمد بن عبد
الرحمن بن اخي عبد الله بن وهب اختلط بعد الخمسين ومات بعد خروج
مسلم من مصر. **الرابع** ان يعلو بالضعيف اسناده وهو عنده
من رواية الثقات نازل فيقتصر على العالي ولا يطول باضافة النازل
اليه مكتفيا بمعرفة اهل الشان ذلك فقد روينا ان ابا زرعة انكر عليه
روايته عن اسباط بن نصر وقطن واحمد بن عيسى المصري فقال انما ادخلت
من حديثهم ما رواه الثقات عن شيوخهم الا انه ربما وقع الي عنهم بارتفاع ويكون
عندي من رواية اوثق منهم بنزول فاقتصر على ذلك ولامه ايضا على التخريج
عن سويد فقال من اين كنت اتي بنسخة حفص من ميسرة بعلو. **ولم
يستوعبا الصحيح** في كتابيهما **ولا التزماه** اي استيعابه فقد قال
البخاري ما ادخلت في كتاب الجامع الا ما صح وتركت من الصحاح لحال الطول
وقال مسلم ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا انما وضعت ما اجمعوا
عليه يريد ما وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليه وان لم يظهر اجتماعها
في بعضها عند بعضهم قاله ابن الصلاح ورجح ان المراد ما لم يختلف الثقات
فيه في نفس الحديث متنا واسنادا لا ما لم يختلف في توثيق رواته قال ودليل
ذلك انه سئل عن حديث ابي هريرة رضي الله عنه فاذا قرا فانصتوا هل هو صحيح
فقال عندي هو صحيح فقيل لم لم تضعه هنا فاجاب بذلك قال ومع هذا
فقد اشتمل كتابه على احاديث اختلفوا في متنها او اسنادها وفي ذلك ذهول
منه عن هذا الشرط او سبب اخر وقال البلقيني قيل اراد مسلم اجماع
اربعة احمد بن حنبل • وابن معين • وعثمان بن ابي شيبة • وسعيد بن منصور
الخراساني قال المصنف في شرح مسلم وقد الزمهما الدارقطني وغيره اخراج
احاديث على شرطهما لم يخرجاها وليس بلازم لهما لعدم التزامهما ذلك قال
وكذلك قال البيهقي قد اتفقا على احاديث من صحيفة همام وانفرد
كل واحد منهما باحاديث منها مع ان الاسناد واحد قال المصنف لكن اذا كان
الحديث الذي تركاه او احدهما مع صحة اسناده في الظاهر اصلا في بابه

ولم

٢١

ولم يخرجاه نظيرا ولا ما يقوم مقامه فالظاهر انهما اطلعا فيه على علة
ويحتمل انهما نسياه او تركاه خشية الاطالة او رايا ان غيره يسد مسده **قيل**
اي قال الحافظ ابو عبد الله بن الاخرم **ولم يفتهما منه الا القليل وانكر
هذا** لقول البخاري فيما نقله الحازمي والاسماعيلي وما تركت من الصحاح
اكثر قال ابن الصلاح والمستدرك للحاكم كتاب كبير يشتمل مما فاتهما
على شيء كثير وان يكن عليه في بعضه مقال فانه يصفو له منه صحيح كثير
قال المصنف زيادة عليه **والصواب انه لم يفت الاصول الخمسة
الا اليسير اعني الصحيحين وسنن ابي داود والترمذي والنسائي**
قال العراقي في هذا الكلام نظر لقول البخاري احفظ مائة الف حديث صحيح
ومائتي الف حديث غير صحيح قال ولعل البخاري اراد بالاحاديث المكررة
الاسانيد والموقوفات فربما عد الحديث الواحد المروي باسنادين حديثين
زاد ابن جماعة في المنهل الروي او اراد المبالغة في الكثرة قال والاول اولى
قلت ويؤيد ان هذا هو المراد ان الاحاديث الصحاح التي بين ايدينا
بل وغير الصحاح لو تتبعت من المسانيد والجوامع والسنن والاجزاء وغيرها
لما بلغت مائة الف بلا تكرار بل ولا خمسين الفا ويبعد كل البعد ان يكون رجل
واحد حفظ ما فات الامة جميعه فانه انما حفظه من اصول مشايخه وهي موجودة
قال ابن الجوزي حصر الاحاديث يبعد امكانه غير ان جماعة بالغوا في تتبعها
وحصروها قال الامام احمد رضي الله عنه صح سبعمائة الف وكسر وقال
جمعت في المسند احاديث انتخبتها من اكثر من سبعمائة الف وخمسين الفا
قال شيخ الاسلام ولقد كان استيعاب الاحاديث سهلا لو اراد الله تعالى
ذلك بان يجمع الاول منهم ما وصل اليه ثم يذكر من بعده ما اطلع عليه مما فاته
من حديث مستقل او زيادة في الاحاديث التي ذكرها فيكون كالذيل عليه
وكذا من بعده فلا يمضي كثير من الزمان الا وقد استوعبت وصارت كالمصنف
الواحد ولعمري لقد كان هذا في غاية الحسن. **قلت** قد صنع المتاخرون
ما يقرب من ذلك فجمع بعض المحدثين ممن كان في عصر شيخ الاسلام زوائد